

3500 صاروخ على الخليج ☐☐ ماذا تحمل في طياتها؟



الخميس 19 مارس 2026 04:00 م

كتب: د☐ خالد الجابر

د☐ خالد الجابر

يشغل منصب المدير التنفيذي لمجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية في الدوحة

وضعت الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران، دول مجلس التعاون الخليجي عند واحدة من أكثر المفترقات الجيوسياسية حساسية في تاريخها الحديث.

فالحرب الخليجية الرابعة التي تدور رحاها الآن، لا تمثل مجرد حلقة تصعيد جديدة ضمن الأزمات المتلاحقة في المنطقة، بل تخلق كذلك تحديات كبيرة، تواجهها البنية الأمنية القائمة حاليا.

ومع تحمل دول الخليج تبعات وعواقب الحرب المباشرة التي تفرضها أطراف خارجية، بدأ السؤال المركزي يتشكل في التفكير الإستراتيجي الإقليمي: كيف يمكن تنظيم الأمن الخليجي بعد انتهاء الحرب؟

يذهب العديد من المحللين إلى أن المواجهة الحالية قادرة على إعادة تشكيل ميزان القوى والأمن في الشرق الأوسط بطريقة جذرية ومغايرة عن الحروب السابقة☐ فقد كانت الحرب الإيرانية-العراقية (1980-1988) أولى هذه الصراعات، إذ عطلت مسارات النفط، وأدت إلى انخراط دول الخليج في دعم العراق.

أما الحرب الثانية (1990-1991) فجاءت بعد غزو العراق للكويت، وأسفرت عن تدخل تحالف بقيادة الولايات المتحدة، مما رسخ وجودا عسكريا غربيا طويل الأمد في المنطقة.

في حين مثّل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 الفصل الثالث في هذه السلسلة، إذ أطاح بصدام حسين، وفتح الباب أمام توسع النفوذ الإيراني على الصعيد الإقليمي.

يمثل الصراع الحالي في عام 2026 مع إيران أحدث فصول هذه السلسلة، وربما أكثرها زعزعة للاستقرار☐ وعلى عكس الصراعات الخليجية السابقة، يتميز هذا الصراع باتساع نطاقه غير المسبوق.

فقد شنت الولايات المتحدة وإسرائيل ضربات واسعة استهدفت البنية العسكرية والمؤسسية لإيران بمستوى لم تشهده المنطقة من قبل☐ ومع ذلك، لم تؤد هذه العمليات إلى إنهاء المواجهة، بل فتحت مرحلة جديدة من التصعيد الإقليمي.

حيث ردت طهران بهجوم إستراتيجي كبير؛ بهدف نقل ساحة المعركة إلى عمق الخليج نفسه☐ أطلقت آلاف الصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار تجاه دول الخليج، مستهدفة ليس فقط المنشآت العسكرية التقليدية، بل أيضا البنية التحتية الحيوية مثل المطارات الدولية، ومرافق الطاقة، والموانئ، والأصول المدنية الأساسية، بما في ذلك الفنادق والمجمعات السكنية والمباني الحكومية☐

تشير التقديرات إلى أن أكثر من 3500 صاروخ وطائرة مسيرة وُجّهت نحو دول الخليج حتى كتابة هذه السطور، وهو عدد يفوق عدة مرات ما استُخدم في مسارح صراعية أخرى، بما في ذلك الجولات العسكرية مع إسرائيل.

وقد أسفرت الضربات عن خسائر بشرية واقتصادية كبيرة، بينما عطلت شبكات النقل والبنية التحتية للطاقة والتجارة الإقليمية والعالمية بشكل شديد.

يوضح هذا النطاق الواسع من الهجمات الحقيقة المقلقة: حتى عندما لا تشارك دول الخليج مباشرة في النزاع، فإنها تبقى عرضة بشكل كبير لتداعياته.

معضلة "اليوم التالي"

في خضم هذه التطورات، يكمن السؤال الإستراتيجي الأكثر إلحاحا ليس فقط في كيفية انتهاء الحرب، بل فيما سيحدث بعدها خاصة إذا أعلنت واشنطن تحقيق أهدافها.

لقد لعبت الولايات المتحدة دورا مركزيا في العمليات العسكرية ضد إيران، ومع ذلك تُظهر التجارب التاريخية لتدخلاتها في الشرق الأوسط أنها غالبا ما تعيد تقييم مشاركتها الخارجية وفقا لحسابات سياسية واقتصادية وإستراتيجية داخلية.

وإذا ما قررت واشنطن أن تكاليف العمليات العسكرية تجاوزت فوائدها، فقد تجد دول الخليج نفسها أمام بيئة أمنية أكثر تعقيدا.

قد يؤدي تقليص القوات الأمريكية أو الانسحاب إلى خلق فراغ إستراتيجي في منطقة مضطربة بالفعل، مما يسمح لإيران بإعادة بناء قدراتها، واستكشاف أشكال جديدة للضغط غير المباشر عبر برامج الصواريخ، أو الشبكات الإقليمية للمليشيات.

وفي مثل هذا السيناريو، يمكن أن تتحول الحرب من مواجهة عسكرية مباشرة ترتبط بفترة زمنية معينة، إلى مرحلة مطولة من الردع غير المستقر.

فكرة التحالف العسكري الخليجي

في ظل هذا السياق الإستراتيجي المتغير، بدأت فكرة إنشاء تحالف عسكري خليجي تكتسب زخما متجددا بين صناع القرار والمخططين الأمنيين في المنطقة.

تعكس هذه الفكرة إدراكا متزايدا أن البيئة الأمنية الإقليمية تمر بتحول عميق، وأن الاعتماد على الضمانات الأمنية الخارجية وحدها قد لا يكون كافيا لمواجهة التهديدات المستقبلية.

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي قدرات كبيرة تمكنها من تطوير نظام ردع إقليمي أكثر تماسكا، فالموقع الإستراتيجي لدول الخليج يضعها في قلب طرق الطاقة والتجارة العالمية، بينما توفر الموارد المالية إمكانية الاستثمار المستدام في التقنيات العسكرية المتقدمة.

علوة على ذلك، خضعت القوات المسلحة الخليجية لتحديثات واسعة خلال العقدين الماضيين، خصوصا في أنظمة الدفاع الجوي، وقدرات الدفاع الصاروخي، والقوات البحرية والبرية.

إن دمج هذه القدرات ضمن إطار دفاعي موحد يمكن أن يؤدي إلى بناء هيكل ردع إقليمي أكثر فاعلية، قائم على التكامل العملياتي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وأنظمة الدفاع الجوي والبحري المنسقة.

وسيمتد هذا التحالف إلى ما هو أبعد من مجرد اتفاق عسكري تقليدي، ليصبح هيكلأ أمنيا إقليميا متكاملأ قادرا على إدارة الأزمات والاستجابة السريعة للتهديدات الناشئة.

الصناعات الدفاعية والاستقلال الإستراتيجي

يشكل تطوير الصناعات الدفاعية الخليجية المشتركة أحد الأبعاد الإستراتيجية الجوهرية للتحول المحتمل في الأمن الإقليمي.

فالاعتماد الكبير على أنظمة الأسلحة المستوردة يحد من الاستقلالية الإستراتيجية للدول الخليجية، خصوصا في أوقات الأزمات، ويخلق نوعا من التبعية التكنولوجية التي قد تؤثر على سرعة ومرونة الاستجابات العسكرية.

كما يعرض هذه الدول لمخاطر تتعلق بالقدرة على الصيانة، والتحديث، والتطوير المستمر للأسلحة وفق احتياجاتها الفعلية، مما يجعلها الأكثر عرضة للتأثر بتغيرات المشهد الأمني الإقليمي والدولي.

يتيح بناء قاعدة صناعية دفاعية خليجية مشتركة تحقيق أهداف إستراتيجية متعددة ومتراطة:

أولا، تعزيز الاكتفاء الذاتي في أنظمة دفاع محددة، بما يقلل من الاعتماد على الخارج في حالات الطوارئ العسكرية.

ثانيا، يمكن لتطوير القدرات التكنولوجية الإقليمية أن يدعم مسار الابتكار المحلي، ويزيد من قدرة الدول على إنتاج نظم عسكرية متقدمة وفق معايير عالمية.

ثالثا، إقامة منظومة صناعية متكاملة تدعم نمو اقتصاديات المعرفة، من خلال تشجيع البحث والتطوير، وتعزيز الكفاءات البشرية

المتخصصة، وربط القطاع الصناعي الدفاعي بقطاعات الابتكار والتقنية في المنطقة.

علاوة على ذلك، يمكن أن يسهم التعاون في المجالات الصناعية الدفاعية المشتركة في توحيد المعدات العسكرية والمناهج التشغيلية بين القوات المسلحة الخليجية، ما يعزز قابلية التشغيل البيني، ويضمن تنسيقاً أفضل في العمليات المشتركة.

وبعد هذا التكامل شرطاً أساسياً لأي هيكل دفاع جماعي فعال، قادر على مواجهة التهديدات المستقبلية بشكل موحد ومتوازن، مع تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الموارد المالية والتقنية المتاحة على مستوى المنطقة.

الخاتمة

في ضوء هذه الديناميات، تمثل الحرب ضد إيران نقطة تحول في تاريخ الأمن الخليجي[] لقد أبرزت الحرب الحاجة لإعادة التفكير في هندسة الردع الإقليمية، وضرورة تنظيم وتطوير الترتيبات الأمنية.

مع ذلك، يطرح إنشاء تحالف عسكري خليجي أسئلة سياسية معقدة[] فالتباين في الأولويات الإستراتيجية والمقاربات السياسية للقضايا الإقليمية بين الدول الأعضاء قد يعقد آليات التنسيق بينها.

يتطلب نجاح أي ترتيب دفاع جماعي وجود إرادة سياسية موحدة وآليات مؤسسية واضحة لاتخاذ القرارات العسكرية المشتركة[] كما يتطلب هيكل قيادة متكامل، قادراً على تنسيق العمليات متعددة الجنسيات بكفاءة، بالإضافة إلى ترتيبات متقدمة لتبادل المعلومات الاستخباراتية وشبكات صواريخ ودفاع جوي متوافقة.

تثبت الحرب الخليجية الرابعة في نهاية المطاف أنها أكثر من مجرد مواجهة عسكرية عابرة؛ فهي لحظة فارقة تجبر دول الخليج على إعادة النظر في إستراتيجياتها الدفاعية، والتحرك نحو إطار أمني إقليمي أكثر تماسكاً واستقلالية.

وبينما يظل شكل النظام الإقليمي بعد الحرب غير مؤكد، فمن الواضح أن الخليج يقف اليوم عند مفترق تاريخي لإعادة تعريف معنى الأمن الجماعي في عالم سريع التغير.